

تقرير

البون. سعيد: طلاق سياسي وانتخابي

ليا القرني

«كل اللي قابلهن عني وصلولي... مش متوقع منك أنت هيك بالذات... حاج تحوم... حاج تدور... حاج تكذب عاجمهور... رح بتشوف... جرب غيري وشوف». هنا ليس زياد الرحباني وسامي حواط اللذان يغنيان «روح خير». استاذن النائب السابق منصور البون الرحباني ليقدم الأغنية إلى زميله وحليفه النائب السابق فارس سعيد.

على حائط مكتب البون في منزله، كانت هناك ثلاث صور. الأولى تجمعه وسعيد مع الكاردينال نصر الله صفير. الثانية تضم الثنائي مع فتى الكتائب النائب الراحل بيار الجميل. أما الثالثة فيظهر فيها الرئيس أمين الجميل، النائب وليد جنبلاط، والنائب نسيم لحود، إضافة طبياً إلى الثنائي الذي لم يكن يفترق. هذه الصور هدية من سعيد إلى «رفيق النضال». أزالها البون من مكتبه، حتى لا يسم بدنه كلما نظر إليها. قرر فسح العلاقة لسببين: أولاً، هو ليس مستعداً للتضحية بدورة انتخابية ثالثة. ثانياً، يحتمل البون «الحكيم» مسؤولية بث أخبار كاذبة عنه.

العلاقة بين العائلتين تعود إلى أيام والدين. اجتمع أنطون سعيد وفؤاد البون وقررا بناء علاقة صداقة قبل أن تنسحب إلى السياسة. حتى عندما توفي سعيد الأب، أصر فؤاد على أن يرقص بالجنمان من الشير في جونية حتى المينا الجديدة. انتقلت الأمانة من أنطون إلى حرمه نهاد، ومن فؤاد إلى ابنه منصور. أسهم في توطيد هذه العلاقة النهج الشهابي الذي كان صلة الوصل بين العائلتين، الجبيلية والكسروانية. لم يكن سعيد حينها مهتماً بالحياة السياسية، كان مهووساً بالطب وبإجلاء الضحايا. كانت «الست نهاد» عازمة على الترشح إلى الانتخابات النيابية عام 2000، قبل أن تقرر أن مكونات المعركة

اختلفت وحان الأوان لكي تنتقل النيابة إلى فلذة كبدها. يقول مقربون من البون إن الأخير «ورث سعيد من أمه». يروي أنهما «اتفقا على إزاحة الوالدة عن كرسي النيابة، لأنها كانت متمسكة بها تماماً كالنائب رشيد الخازن، على أن يترشح هو». كانت العلاقة مميزة بين الاثنين، لم يكونا يختلفان «إلا على المحرم، أي النسوان». حتى إن البون وعد صديقة بأن يعيد السيناريو الذي نفذه فؤاد يوم توفي الوالد أنطون. لكن كل هذا الغزل أصبح من الماضي. قرر «أبو فؤاد»، كما يجب أن يُنادى، كسر الجزة حتى إشعار آخر. تقول أوساط البون إن «حكيم قرطبا» تغير. «لم يعد يريد أن يشتغل

انتخابات، وإنما فقط تسجيل مواقف في السياسة». تزيد المصادر أن «سعيد ومن لف لفه في الأمانة العامة هواة في العمل السياسي، يعتبرون أن سانديش خطابات من شأنه سد جوع الناس في كسروان وجبيل»، الأمر الذي يتناقض مع مفهوم البون الذي يؤمن بأن «السياسة عمل يومي». يزيد المصدر أن «الناس ملأوا وتعبوا منهم ومن خطاباتهم، أصبحت هناك نزعة استقلالية في كسروان». لهذه الأسباب ابتعد البون عن سعيد منذ أشهر، «فالأذي وهب دورتين متتاليتين ليس مستعداً لأن يضحي بالثالثة». أكثر من ذلك، يؤكد مصدر آخر مقرب من البون أنه إذا أعيد ضم

الأمور من جهة البون محسومة: الطلاق مع فارس سعيد (أرشيف - مروان طحطح)

كسروان وجبيل انتخابياً في القانون الجديد، فإن «أبو فؤاد يفضل أن يعزل العمل الانتخابي على التحالف مع سعيد». يؤكد ذلك ترداد البون في

مصادر البون: سعيد وجماعة الأمانة يعتبرون أن سانديش خطابات يسد جوع الناس

مجالسه الخاصة مقولة «الله يعدن ويسعدن ولاد جبيل». أما إذا قرر سعيد الترشح في كسروان، فيكون قد حكم على حليفه السابق بالهجرة؛ إذ إن الشيخ سبترشح مكان النائب سامر سعادة في طرابلس.

العلاقة بين الرجلين ازدادت تازماً بعدما نشرت «الأخبار» مقالاً تحت عنوان «معراب - جورة بدران: صراع على القرار». اعتبر البون أن سعيد، الذي كان يقول له دائماً إنه زعيم محلي لا أكثر، مسؤول عن بث هذه المعلومات إلى الصحافة. كذلك فإن أخباراً عدة وردته عن «معلومات مفبركة» يوزعها الأمين العام لـ 14 آذار. لذلك، مرق الصور ولم يعد يرد على اتصالات سعيد أو أي من رفاقه الأذريين. وبعدها كان يتردد، كل أسبوع، على الأمانة العامة قرر مقاطعتها نهائياً. حتى الكوكتيل الذي يقام اليوم لمناسبة انتهاء العام لن يشارك فيه. هذه هي أجواء جورة بدران. لكن في قرطبا يرفض «الحكيم» أن يصدق أن البون تخلى عنه. وتؤكد مصادره أن «الصداقة والاحترام المتبادل بين الاثنين أكبر من أن يختلفا». تشير المصادر إلى أن الاثنين يلتقيان على «السيادة والاستقلال، على القاعدة المشتركة، وأن فريق 14 آذار لا يضم أحزاباً فقط، بل هناك مستقلون، مع المفارقة أن سعيد يعبر سياسياً، بينما البون يتحرك خدماتياً». تؤكد أن الاتصالات (كانت أسبوعية بين الاثنين، «وعندما يجتمعان تكون الجلسة مليئة بالنكات والضحك»). توجي المصادر أن الرجلين «فاهمين عقلا بعض». لكنها تقر، أخيراً، بأنه إذا كان من أمر يزعم الأمين العام، فهو «تقرب البون من عون إذا ما حصل، والابتعاد عن الأمانة العامة».

الأمور من جهة البون محسومة: الطلاق مع فارس سعيد. فيما الأخير لا يزال يحاول ترقيع هفواته وهفوات فريقه مع «الزعيم المحلي». فهل يؤذن الخلاف بتقارب بين البون وسيد الرابية؟



تقرير

مصادر ميقاتي: استقالة غزال هي الحل

عبد الكافي الصمد

نسف رئيس بلدية طرابلس نادر غزال كل الآمال الضعيفة في إمكانية إقناعه بالعودة عن استقالته من منصبه والتي أعلنها في الأيام الماضية، بعدما قطع كل جسور التواصل مع القوى السياسية في عاصمة الشمال إثر توجيهه انتقادات كبيرة إليها، ما جعل الاستقالة أمراً واقعاً وليست مجرد تلويع منه لتحسين الشروط.

فبعد تسريبات ولقاءات مع سياسيين وإعلاميين في الأسبوعين الماضيين، أكد غزال، في لقاءين مع محطتين تلفزيونيتين في اليومين الماضيين، أن استقالته نهائية، وأنه سيعلمها في غضون أيام، بعد أن ينجز تقريره عن فترة السنتين ونصف السنة التي قضاها في رئاسة البلدية، وبعد رداً على قوى سياسية وأعضاء في المجلس البلدي لم يكن الانسجام قائماً بينه وبينهم.

في الإطاليتين كرر غزال الكلام الذي كان يقوله في مجالسه، وإن كان قال إنه يحتفظ بالمزيد، وإنه سيكشف عن مفاجات في مؤتمره الصحافي، الذي يتوقع أن يعقده الأسبوع الأول من العام الجديد، وأضعاً مرجعيات طرابلس إمام استحقاق اختيار بديل عنه. ذكر غزال بأنه جاء رئيساً توافقياً

بلدية طرابلس، وهو «توافق تاريخي غير مسبوق اعتبره شرفاً لي»، لكنه لفت إلى أن «هذا التوافق كان هشاً وسرعان ما تبدد بعد اصطدامه بالواقع على الأرض، وبالنزاع والمحاصصة بين السياسيين، ما جعل التوافق يتبدد ويصبح تناقفاً، وبدأت الخلافات تظهر داخل البلدية منذ الأشهر الأولى». وقال: «كان عندي مشروع إستراتيجي يمتد على 6 سنوات، وتعهّدت أمام السياسيين بأنني سأسلم طرابلس أفضل ممّا كانت عليه يوم تسلمتها. لكنني اليوم أدفع الثمن بعدما تعرضت لظلم كبير، فقررت ألا أكون ورقة توت للأخرين، أو شاهد زور على ما يجري، أو أن أحتمل ضميري مسؤولية ما يحصل في البلدية».

السبب المعلن الذي دفع غزال إلى ترك منصبه هو «إعاقه العمل البلدي، وعدم إقرار موازنة 2013 من قبل المعارضين داخل البلدية، الذين أقروا موازنة مماثلة تقريباً لها العام الماضي، وأوقفوا مخصصاتي المالية»، نافياً أن يكون إيقاف المخصصات هو السبب الرئيسي لقراره. لكن المفاجأة التي فجرها غزال لم تكن اتهامه مجموعة الأعضاء الـ 14 المعارضين له بـ «التامر عليه»، وتحديداً من وصفه بـ «رأس المعارضة» من دون أن يسميه، والذي قال إنه «يقف وراء قرار المجلس اعتماد

القاعدة الإثني عشرية للمصرف من أجل تكديلي»، إنما كانت في توجيهه انتقادات شديدة إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، في شكل بدا وكان غزال يتهم رئيس الحكومة بالوقوف وراء إخراجهم لإخراجهم. إذ سأل غزال: «ماذا فعلت الحكومة الحالية التي هي حكومة طرابلسية بامتياز؟ وأين هو المشروع الذي قص شريطه نجيب ميقاتي؟ وأين هو مبلغ الـ 100 مليون دولار لطرابلس؟ وبأي حق يقطع منه مبلغ يخصص للزفت الذي وعدنا به وزير الأشغال بشكل منفصل عن مبلغ الـ 100 مليون دولار؟»، قبل أن يضيف سؤالاً آخر: «إذا كان القرار المتعلق بإطلاق عجلة الإنماء في طرابلس ليس عند رئيس الحكومة ووزراء ونواب المدينة، فعند من إذا؟».

غزال الذي قال إن علاقته مع كثير من السياسيين ساءت «لأنهم طلبوا مني خدمات معينة ولم أستجب لهم»، مؤكداً رفضه أن يقال له «نحن جننا بك رئيساً للبلدية»، شدد على «أنني لن أخرج من العمل في الشأن العام لخدمة مدينتي، بل سأبقى حيث يكون قرارني حرّاً وليس مكبلاً». ولم يوضح ما إذا كانت استقالته مقدمة لترشحه إلى الانتخابات النيابية المقبلة، بعدما راجت شائعات أنه ربما يقدم على هذه الخطوة.

رئيس بلدية طرابلس يحمل رئيس الحكومة مسؤولية إخراجهم لإخراجهم



لكن أعضاء في المجلس البلدي، من ضمن مجموعة الـ 14 المعارضين لغزال وغيرهم، أكدوا لـ «الأخبار» أن «أحداً من الأعضاء أو السياسيين لن يعلق على استقالة رئيس البلدية حتى يعلنها رسمياً، لأنه فقد صدقيته نهائياً». واستغرب الأعضاء «الأرقام والوقائع التي عرضها غزال، والتي تناقض الواقع تماماً، إلى درجة بدا وكأنه يخاطب أناساً من خارج المدينة وليس أهلها ومسؤوليها».

أما ميقاتي الذي يبدو أن غزال يحمله مباشرة المسؤولية في ما وصلت إليه الأمور، فقد أوضحت مصادر مقربة منه لـ «الأخبار» أن غزال «فوجئ عندما التقى رئيس الحكومة لابلأغه نيته الاستقالة عدم تمسك الأخير به»، مشيرة إلى أن «مشاكله مع الأعضاء سببها قلة إنتاجيته». وتساءلت: «كيف يفسر وقوف أكثرية الأعضاء المتخوعين سياسياً (نجيب ميقاتي، سعد الحريري، عمر كرامي، محمد الصفدي، محمد كبارة، روبر فاضل، الجماعة الإسلامية) وطائفاً ومذهبياً ضده، لو لم تكن المشكلة عنده؟». وخلصت المصادر إلى القول إن «من أتوا به رئيساً كانوا يريدون له أن ينجح، ولكنه تحوّل إلى أسرع شخص يخسر إجماعاً سياسياً التف حول»، معتبرة أن «استقالته هي الحل».